

البلاد تزينت بأعلام البلاد الشقيق بهذه المناسبة

اليوم الوطني القطري.. ذكرى تشارك الكويت الاحتفاء بها تجسيدا لأواصر الأخوة الخليجية

المطيري: العلاقات مع قطر تركز على أرضية صلبة وتعززها الرؤية المشتركة



اليوم الوطني القطري



سفيرنا لدى قطر خالد المطيري

الدوحة - "كونا": احتفلت قطر أمس الأربعاء بإحياء ذكرى تأسيس الدولة على يد المؤسس الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني في 18 ديسمبر من العام 1878 لتصبح مناسبة تشارك دولة الكويت لأواصر الأخوة الخليجية والمصير المشترك.

وفي هذه الذكرى تترزين دولة الكويت بأعلام شقيقتها دولة قطر لاسيما أن العلاقات الثنائية حافلة بالعلامات المضيئة على مدار الحقب التاريخية المختلفة ولا تتوقف عند حدود الجغرافيا والقرب والجوار بل تتسم بالخصوصية واندماج المصير.

ويستذكر القطريون في هذه المناسبة الغالية سيرة المؤسس جاسم بن محمد بن ثاني طيب الله ثراه الذي أرسى عند تسلمه مقاليد الحكم يوم 18 ديسمبر 1878 قواعد قطر الحديثة التي أصبحت في ظل زعامته كيانا عضويا واحدا متماسكا وبلدا موحدًا مستقلا.

وفي هذا الإطار أكد سفيرنا لدى قطر خالد المطيري أمس الأربعاء متانة وقوة العلاقات الكويتية - القطرية وعمقها التاريخي نتيجة رعاية واهتمام تحظى بهما من القيادتين الحكيمتين في كلا البلدين الشقيقين.

جاء ذلك في تصريح ألقى به السفير المطيري لـ "كونا" بمناسبة احتفال قطر باليوم الوطني الذي يصادف 18 ديسمبر من كل عام.

وقال السفير المطيري إن العلاقات الأخوية التي تربط الكويت وقطر تركز على أرضية صلبة وثابتة منذ سنوات طويلة يعززها باستمرار مبدأ التعاون والتنسيق بين الجانبين في جميع المجالات وعلى المستويات الرسمية والشعبية كافة.

وأضاف أن أواصر المحبة بين البلدين جعلتهما يسيران على الطريق ذاته في كل المحافل الدولية وعلى جميع الأصعدة الهادفة إلى دعم السلم والاستقرار في المنطقة والعالم وتنتظان من رؤية مشتركة لتحقيق الازدهار لشعبيهما.

وأعرب عن تقديره لحرص دولة قطر على تعزيز وتوثيق العلاقات الخليجية - الخليجية.

وهذا المطيري قيادة وحكومة وشعب دولة قطر بهذه المناسبة الجيدة سائلا الله العلي القدير أن يديم على الدوحة الأمن والأمان والاستقرار وأن تواصل مسيرتها في النمو والازدهار في ظل قيادتها الحكيمية.

ويمثل اليوم الوطني لدولة قطر فرصة للتعريف بأعمال مؤسس دولة قطر

أواصر المحبة بين البلدين جعلتهما يسيران على الطريق ذاته في كل المحافل الدولية
أهنئ قطر بهذه المناسبة المجيدة وأسأل الله أن يديم على الدوحة الأمن والأمان

الاستثمارات المتبادلة فهناك العديد من الشركات القطرية التي تعمل في دولة الكويت في قطاعات اقتصادية متنوعة كما يوجد العديد من الشركات الكويتية التي تعمل في السوق القطري كما تمت إقامة معرض "صنع في قطر" بنسخة العام 2020 في الكويت بمشاركة أكثر من 220 شركة صناعية قطرية ومساهماتها في التقريب بين رجال الأعمال القطريين والكويتيين وفي إقامة تحالفات وتفاهات بين الشركات القطرية والكويتية وفي زيادة حجم التجارة البيئية بين البلدين.

وفي يناير العام 2020 وقعت دولة الكويت اتفاقية طويلة الأمد مع دولة قطر لاستيراد الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 عاما تبدأ من 2022 إلى نهاية 2036 وتقتضي الاتفاقية بتوريد 3 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى مجمع الغاز الطبيعي المسال في ميناء الزور الكويتي اعتبارا من 2022.

كما وقعت قطر للطاقة في أغسطس الماضي اتفاقية مع مؤسسة البترول الكويتية لتوريد ما يصل إلى ثلاثة ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال إلى دولة الكويت لمدة 15 عاما.

وكان صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الوفد الرسمي المرافق لسموه وصل إلى العاصمة القطرية الدوحة وذلك في زيارة دولة في فبراير الماضي.

كما شارك ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد في القمة الثالثة لحوار التعاون الآسيوي والتي عقدت في أكتوبر الماضي بالعاصمة القطرية الدوحة.

وحدة المصير والهدف والسعي المشترك لتحقيق التكامل والترابط في جميع المجالات الحيوية التي تحقق آمال شعوبهما.

كما دشنت قطر محور طريق أمير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح "طيب الله ثراه" في عام 2021 بالعاصمة الدوحة تقديرا لمواقفه وجهوده التي توصلت لحفاظا على أمن واستقرار المنطقة.

وتشهد العلاقات القطرية - الكويتية طفرات واسعة في النمو والتطور حيث يشمل التعاون بين الطرفين جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتعاون في المجالات العسكرية والأمنية والتعليمية والسياحية والفنية وقد تم تأسيس لجنة عليا مشتركة عام 2002 من أجل خلق توأمة بين البلدين الشقيقين تغطي كافة مناحي التعاون والبحث عن آفاق أرحب للتآخي بينهما.

وحقق التبادل التجاري في السنوات الثلاث الأخيرة نموا بنسبة 88 بالمئة إذ بلغ 7.79 مليار ريال "نحو ملياري دولار" في العام 2023 مقابل 4.1 مليار ريال "نحو مليار دولار" في العام 2020.

وذكر رئيس مجلس إدارة غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم في فبراير الماضي إلى أن الخط الملاحي بين ميناء حمد وميناء الشويخ الكويتي يسهم بشكل كبير في زيادة حجم التبادل التجاري ويوفر خدمة مثالية في نقل البضائع خاصة المواد الغذائية وغيرها من وإلى دولة قطر بشكل منتظم.

وفيما يخص

القطري وبموجب القرار الأميري رقم "44" لسنة 2008 تم اعتماد الرؤية الشاملة للتنمية لدولة قطر "رؤية قطر الوطنية 2030" وذلك باعتبار الهدف الأساسي لتحقيق التقدم والازدهار للمواطنين.

وتهدف "رؤية قطر 2030" إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد آخر إذ تضع هذه الرؤية السمات المحددة للمستقبل موضحة التحديات الخمسة الرئيسية وهي التحديث مع المحافظة على التقاليد واحتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة والنمو المستهدف والتوسع غير المنضبط ومسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها.

وتضمنت الرؤية أهم المبادئ الموجهة لها بأن تصون الحريات العامة والشخصية وتحمي القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد وتكفل الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص فيما تستشرف الرؤية الوطنية من الأفق التنموية من خلال الركائز الأربع المترابطة التي تتعلق بالتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية.

وعلى مستوى العلاقات الكويتية - القطرية فإنها تتميز بعلاقة وطيدة ومتجددة على كافة المستويات حيث يرتبط البلدان بعلاقات ذات خصوصية متميزة تحمل سمات مشتركة مبنية على

منعطفًا هاما في تعزيز العمل المشترك بما يلي تطلعات الشعوب المنطقية.

كما استضافت الدوحة أيضا معرض "أكسبو الدوحة 2023" للبيئة من أكتوبر 2023 والذي يستمر حتى مارس 2024 تحت شعار "صحراء خضراء بيئة أفضل" وهو يسلط الضوء على التحديات التي تواجه البلدان الصحراوية ومساهمة المجتمع الدولي لاستكشاف واعتماد حلول مبتكرة لمكافحة التصحر

منعطفًا هاما في تعزيز العمل المشترك بما يلي تطلعات الشعوب المنطقية.

كما استضافت الدوحة أيضا معرض "أكسبو الدوحة 2023" للبيئة من أكتوبر 2023 والذي يستمر حتى مارس 2024 تحت شعار "صحراء خضراء بيئة أفضل" وهو يسلط الضوء على التحديات التي تواجه البلدان الصحراوية ومساهمة المجتمع الدولي لاستكشاف واعتماد حلول مبتكرة لمكافحة التصحر

وهو أول معرض من نوعه للبيئة يرمي إلى التخفيف من حدة التصحر وآثاره.

وفي المجال الرياضي استضافت قطر بطولة "كأس آسيا" لكرة القدم في يناير 2024 بعد نجاحها في استضافة كأس العالم "فيفا قطر 2022" باعتبار قطر هي أول دولة عربية شرق أوسطية تحتضن هذا الحدث الكبير.

كما استضافت بطولة "الفور ميلا I -" البطولة العالمية الأكبر والأشهر لسباقات السيارات التي استضافتها الدوحة على حلبة "لوسيل" الدولية تحت الأضواء الكاشفة إضافة إلى استضافتها في أكتوبر 2023 النسخة الأولى من معرض "جنيف الدولي للسيارات قطر 2023" مسجلة حضورا بواقع 180 ألف زائر على مدى عشرة أيام المعرض الذي استقطب أكثر من 1000 صحفي من أكثر من 50 دولة كما ان المعرض أقيم خارج حدود سويسرا للمرة الأولى منذ تأسيسه في العام 1905 على أرض قطر.

وفيما يتعلق برؤية "قطر 2030" فإنه وفقا لموقع الديوان الاميري

بالسياسة الخارجية فقد أكد أمير قطر في خطابه بمجلس الشورى أكتوبر الماضي "الحرص دوما على إقامتها على ثوابت أساسية ومبادئ مستقرة تحقق أهدافنا ومصالحنا الوطنية وتتفق مع قيمنا وتعكس انتماءنا الإسلامي والعربي والخليجي وتفي بالتزاماتنا الدولية وشراكتنا الفاعلة مع المجتمع الدولي في مواجهة التحديات العالمية بما يحقق الخير للبشرية جمعاء".

واضاف أمير قطر في ذات الخطاب "أنه فيما عدا الموازنة بين القيم والمبادئ والمصالح تركز سياستنا الخارجية أيضا على الواقعية السياسية والتقدير الواقعي لما يمكن أن تقوم به واتباع نهج الحوار والدبلوماسية الوقائية ونُدعم الحلول السياسية التوافقية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ونضطلع بالوساطة حين يكون ذلك ممكنا ما يتطلب المرونة اللازمة لآداء هذا الدور".

وباتت قطر تعرف اليوم بأنها وسيط موثوق به في صنع السلام وفض النزاعات عبر الحوار والدبلوماسية في العديد من الملفات والقضايا حيث ساهمت في سبتمبر 2023 في عملية تبادل سجناء بين الولايات المتحدة وإيران كما ساهمت في هدنة إنسانية في غزة في نوفمبر 2023 أدت إلى إطلاق عدد من الأسرى.

واستضافت الدوحة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدوحة في الخامس من ديسمبر 2023 في قمته الـ 44 لتشكّل تلك القمة

لضمان استقرار سلاسل الإمداد وتوفير السلع الأساسية وضبط الأسعار. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى استقرار معدل التضخم خلال المدى المتوسط عند مستوى 2 بالمئة فيما تمكنت الدولة من خفض مستوى الدين العام من قرابة 73 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 إلى ما دون 44 بالمئة بنهاية عام 2023.

كما وضع أمير قطر في أكتوبر 2023 حجر الأساس لمشروع توسعة حقل الشمال في مدينة "رأس لفان" الصناعية إذ قال الأمير على حسابه في منصة "أكس" "وضعنا اليوم حجر الأساس لمشروع توسعة حقل الشمال الذي يندرج ضمن استراتيجيتنا نحو تعزيز مكانة قطر كمركز عالمي للغاز الطبيعي المسال ويعزز دورها الرائد في تلبية الحاجة للطاقة في السوق العالمي وأتمنى لقطر للطاقات وشركائها التوفيق في هذا المشروع".

وضمن التزام دولة قطر بتعهداتها البيئية أطلقت أول إطار تمويل أخضر سيادي في المنطقة بأعلى المعايير العالمية في مجال التمويل المستدام وتمويل الأضرار وتبعه إصدار سندات خضراء حكومية في أسواق الدين العالمية.

وفي نوفمبر الماضي صادق أمير قطر الشيخ تميم بن حمد على التعديلات الدستورية لسنة 2024 على الدستور الدائم لدولة قطر وذلك بعد الاطلاع على نتيجة الاستفتاء وحصول التعديلات الدستورية على نسبة موافقة بلغت 90.6 بالمئة من إجمالي الأصوات الصحيحة.

وفيما يتعلق

الذين تحملوا الصعاب لتحقيق وحدة أمتهم والاحتفاء بذكرهم ويؤكد هوية الدولة وتاريخها كما يجسد المثل والأمال التي أقيمت عليها الدولة وتعزز الولاء والتكاتف والوحدة والاعتزاز بالهوية الوطنية القطرية.

ونجحت قطر خلال مسيرتها في تحقيق تقدم مزدهر يحقق تطلعات مواطنيها في المستويات كافة لتكون نموذجا يحتذى به في تحقيق التنمية الشاملة.

وعلى الصعيد المحلي ذكر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد في افتتاح مجلس الشورى أكتوبر الماضي أن الاقتصاد المحلي واصل النمو خلال العام 2023 إذ تشير التقديرات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بنسبة 1.2 بالمئة مدعوما بنمو القطاع الهيدروكربوني بنسبة 1.4 بالمئة والقطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 1.1 بالمئة.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة نمو الاقتصاد المحلي ستبلغ 2 بالمئة بنهاية العام الحالي على أن ترتفع معدلات النمو خلال المدى المتوسط 2025 - 2029 لتصل إلى 4.1 بالمئة سنويا بدعم من التوسع في مشاريع إنتاج الغاز ومشاريع التصنيع والتحويلية ومبادرات استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة.

كما واصل معدل التضخم بالانخفاض خلال العام الحالي حيث بلغ 1.4 بالمئة حتى نهاية شهر يوليو الماضي في حين بلغ 5 بالمئة و3 بالمئة خلال العامين 2022 و2023 على التوالي ما يعكس نجاح السياسات المالية والإجراءات التي طبقتها الدولة